تابع لتلوين الخطاب لابن كمال باشا

اعلم أنه قد دار في ألسنة أرباب البلاغة أن [امرأ][1] القيس التفت ثلاث مرات[2] في [ثلاثة][3] أبيات، واستغربوا ذلك غاية [4] الاستغراب وزعموا أنه ثمرة الغراب [5]، وقد وقع في كلامه تعالى [6] التفاتان في مقدار نصف مصراع البيت؛ وذلك أغرب، كما في قوله تعالى: **{ثُمَّ رُدُّوْا إِلى اللّهِ}** [7] فإنَّ في **{رُدُّوا}** التفاتاً من الخطاب إلى الغيبة، وفي قوله: **{إلى اللّه}**[8] التفاتاً[9] من التكلم إلى الغيبة؛ لأن سياقه قوله تعالى: **{حَتَّى [10] إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنا وَهُمْ لا يُفَرِّطُوْنَ}**[11].

وقوله تعالى: **{بَارَكْنَا حَوْلَه لِنُرِيَه[12] مِنْ آيَاتِنَا}**[13] على قراءة **{لِيُرِيَه}**[14] بياء الغيبة، فإن فيه التفاتاً من التكلم إلى الغيبة ثم من الغيبة إلى التكلم.

---

١ في النسختين: امرئ القيس. وهو خطأ ظاهر

٢ في (د): مرّة.

٣ في النسختين: ثلاث.

٤ قوله: (غاية الاستغراب) ساقط من (م).

٥ في (د): الغراب.

والمراد بثمرة الغراب "أن الرجل إذا أصاب عند صاحبه أفضل ما يريد من الخير والخصب قالوا: وجد ثمرة الغراب، وذلك أن الغراب إنما يبتغي من الثمر أجوده وأنضجه لقرب تناوله عليه في رؤوس النخل" ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي463.

٦ من قوله (التفاتاً) إلى قوله: (تعالى) ساقط من (م).

٧ الآية 62 من سورة الأنعام.

٨ في (م) إلى أنه.

٩ ساقط من (م).

١٠ ساقط من (م).

١١ الآية 61 من سورة الأنعام وسياق الآيتين - حتى يتضح الالتفات - هو **{وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ، ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ}**.

١٢ في (م) ليريه.

١٣ من الآية (1) من سورة الإسراء، والآية بتمامها: **{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}**. وهذه القراءة (ليريه وردت عن الحسن. انظر في ذلك:

- الكشاف: 437/2.
- البحر المحيط: 10/7.
- الدرّ المصون 307/7.

وقد بيّن صاحب الدرِّ المصون الالتفات فقال: "وقرأ الحسن (ليريه) بالياء من تحت، أي الله تعالى، وعلى هذه القراءة يكون في هذه الآية أربعة التفاتات، وذلك أنّه التفت أوّلاً من الغيبة في قوله **{أسرى بعبده}** إلى التكلم في قوله **{باركنا}** ثم التفت ثانياً من التكلم في **{باركنا}** إلى الغيبة في **{ليريه}** على هذه القراءة، ثم التفت من هذه الغيبة إلى التكلم في **{آياتنا}**، ثم التفت رابعاً من هذا التكلم إلى الغيبة في قوله: **{إنّه هو}** على الصحيح في الضمير أنه لله..".

١٤ في (د): يريه.

ومن ههنا تبيّن فساد ما قيل: شرط الالتفات أن يكون التعبيران في [كلامين][1].

والفوائد العامّة لأنواع الالتفات هي: حسن التطرئة [2] لأسلوب الكلام، تنشيطاً للسامع [3]، فإن الطبع قد يملّ من أسلوب معين، فإذا خرج عنه الكلام [تتجدّد][4] له الرغبة إلى الإصغاء ولطف الإيقاظ للسامع[5]، وذلك أن الكلام إذا جرى على سنن واحدٍ ربّما يذهل [6] لكونه جرياً على العادة المعهودة، فيفوته المقصود، وزيادة[7] التقرير للمعنى في ذهن السامع، وذلك أن الكلام اللاحق إذا صرف عن أسلوب السابق تستغربه[8] النّفس فتتنبه له، وتنبعث [9] للنظر فيه وتدبّره [10]، فيشتد [11] وقعه فيها، وقال الفاضل التفتازاني في شرحه للمفتاح: "الفائدة العامة [12] في مطلق الالتفات وجهان يرجع أحدهما إلى المتكلم، وهو قصد التفنّن[13] في الكلام والتصرف فيه بوجوه مختلفة من غير اعتبار لجانب السامع.

---

١ في النسختين: الكلامين. والصواب ما أثبتّه. انظر/ المطوّل: 131.
والآية التي استشهد بها وهذا الشرط الذي ذكره لعله نقله بتصرف عن المطوّل، فقد ورد فيه: "ومن الناس من زاد الإخراج بعض ما ذكرنا قيداً وهو أن يكون التعبيران في كلامين، وهو غلط؛ لأنّ قوله تعالى: **{باركنا حوله ليريه من آياتنا}** فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم إلى الغيبة ثم من الغيبة إلى التكلم مع أن قوله **{من آياتنا}** ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتمماته" المطول: 131.
وذكر د/نزيه عبد الحميد أنّ من شرط الالتفات: "أن يكون الالتفات في جملتين وقد صرح بذلك صاحب الكشاف وغيره" ثم قال: "والظاهر أنهم إنما يريدون بالجملتين الكلامين المستقلّين حتى يمتنع الالتفات بين الشروط وجوابه مثلاً... وفي هذا الشرط نظر، فقد وقع في القرآن مواضع الالتفات فيها وقع في كلام واحد، وإن لم يكن بين جزأي الجملة" أسلوب الالتفات 13.
٢ في (د) النظرئة.
٣ ذكر هذه الفائدة الزمخشري في الكشاف64/1، وقد انتقده ابن الأثير فقال: «وليس الأمر كما ذكره، لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذا لم يكن إلا تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه، فإن ذلك دليل على أن السامع يملّ من أسلوب واحد، فينتقل إلى غيره، ليجد نشاطاً للاستماع، وهذا قدح في الكلام، لا وصف له، لأنّه لو كان حسناً لما ملّ" ثم قال أيضاً: "والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفائدة اقتضته، وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب، غير أنها لا تُحدّ بحدّ، ولا تُضبط بضابط.." المثل السائر 169/2، وهذا توجيه جيد من ابن الأثير، وفهم لمواقع الانتقال التي تختلف فوائدها بحسب المقام، إذ لا يمكن: أن يكون هناك فائدة واحدة فقط هي التطرية والتنشيط، لو سلّمنا بها.
٤ في النسختين: يتجدد. والسياق يقتضي ما أثبتّه.
٥ في (م) من السامع.
٦ في (د) يذمل.
٧ في (د) ريادة.
٨ في (د): يستغربه وفي (م) يستقر به.
٩ في (م): وتتعب.
١٠ في (م): فتدبره.
١١ في (م) فيشتد به.
١٢ ساقط من(د).
١٣ في (م) التنفس.

وثانيهما[1]: إلى السامع، وهو حسن تنشيطه[2] ولطف إيقاظه"[3].

ويردّ عليه أن القصد المذكور لا يصلح[4] فائدة للالتفات. وكان الشريف الفاضل تنبّه لذلك فعدل عنه إ قوله: "وهي التصرف والافتنان في وجوه الكلام، وإظهار القدرة من التمكن فيها"[5]

ويتّجه عليه أيضاً أنه: إن أريد مطلق التصرف والافتنان[6] حسناً كان أو قبحاً؛ فلا وجه لعدّه[7] القدرة عليه فضيلة، وإن أريد التصرف والافتنان على وجه يتضمّن[8] الخاصية والمزية فترجع الفائدة إلى تلك الخاصية[9]، فينقلب خاصّة فتدبّر. ولا يذهب عليك أن الفوائد المذكورة إنما تترتب على الالتفات إذا كان فيه انتقال عن أسلوب إلى آخر تحقيقاً لا تقديراً، وما قيل في توجيه قول صاحب المفتاح: بالتعميم للانتقال التقديري - مع تصريحه لعموم تلك الفوائد من[10] الالتفات إذا ورد على السامع خلاف ما يترقبه من الأسلوب الظاهر، كان له مزيد نشاطٍ، ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام[11] - تعسُّف ظاهر. فإن المذكور في الفوائد: تطرية النشاط، لا تقويته، ولا شبهة في أن التطرئة لا [تتصور][12] في ابتداء[13] المخاطبة.

واعلم أن مدار تلك الفوائد على تلوين الخطاب مطلقاً، سواء كان المخاطب بالكلام في الحالين واحداً؛ فيوجد شرط الالتفات، أو لا يكون واحداً؛ فلا يكون من باب الالتفات، فحق من يريد ترتبها على الالتفات خاصّة، أن يذكر المخاطب بدل السامع، فصاحب المفتاح ومن حذا حذوه من الذين ذكروا السامع عند تقريرهم الفوائد المذكورة مرتبة على الالتفات المشروط[14] بالشرط المزبور[15] لم يكونوا على بصيرة[16].

---

١ في (د) والثاني.
٢ في (د) تنشيط.
٣ لم أعثر على هذا النقل عند التفتازاني في شرحه للمفتاح، فقد بحثت عنه في نسختين
مخطوطتين بمكتبة عارف حكمت الأولى برقم (416/79) وفيها الالتفات من (61/أ) إلى (67/أ) والأخرى برقم (416/82) والالتفات فيها من (50/ب) إلى (55/أ).
٤ في (م): لا يصلح التفاتاً.
٥ لم أعثر على هذا القول في شرح المفتاح للشريف الفاضل، ولا في حاشيته على المطوّل.
٦ في (د): الأفشان.
٧ في (د): بعد.
٨ في (د): تتضمّن.
٩ في (م) الخاصة.
١٠ في (د): حسن. وفي (م) حس.
١١ قال هذا السيد الشريف في حاشيته على المطوّل (134) حيث قال: "هذه الفائدة في النقل التحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور، وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد هذه الفائدة، فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام".
١٢ في النسختين: لا يتصور. والسياق يتطلّب ما أثبتّه.
١٣ في (م): لا يتصور عند المخاطبة.
١٤ في (م) المشروطة.
١٥ في (د) المرلور. وفي (م) المزلور.
١٦ انظر المفتاح: 199، وممن حذا حذوه الخطيب القزويني انظر: الإيضاح: 160.

ولما عرفت أن فائدة التطرئة[1] والإيقاظ مدارها على نقل الكلام من أسلوب إلى آخر مطلقاً، فقد وقفت [على[2]] ما في كلام الفاضل التفتازاني؛ حيث قال في شرح التلخيص: "لأنا نعلم قطعاً من إطلاقاتهم واعتباراتهم أن الالتفات هو انتقال الكلام من أسلوب من التكلم والخطاب والغيبة إلى أسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب، ليفيد تطرئة لنشاطه[3]، وإيقاظاً في إصغائه"[4] من الخلل[5]؛ حيث[6] اعتبر في ترتّب[7] الفائدة المذكورة قيداً في الأسلوب المنقول إليه لا دخل له فيه، ثم إنّه لم يصب في قوله: هو انتقال الكلام، لأنه نقل الكلام على ما اختاره صاحب المفتاح[8].

والتعبير[9] عن معنى واحد بطريقين، على ما هو المشهور، والانتقال المذكور أثره لا نفسه، وما[10] عدّ من المحسنات البديعيّة إنّما هو أثره[11].

واعلم[12] أن المراد من المعنى المشترك بين الطريقين المذكورين في التعريف المشهور للالتفات؛ إنّما[13] هو[14] المعنى الثاني لذينك الطريقين، لا معنى الكلام؛ لأنّه متعدد قطعاً، وإنّما قيّدنا المعنى بالثاني؛ لأن معناهما[15] الأول -أيضاً- متعدد، فإن الكلام إذا نقل عن طريق الخطاب إلى طريق الغيبة مثلاً؛ يكون المعنى الأول للطريق المنقول عنه (الخطاب)، وللطريق المنقول[16] إليه (الغيبة)، وهما معنيان مختلفان[17] إنما الاتحاد فيما هو المقصود بهما، فإنّ الّذي عبّر عنه بطريق الغيبة هو الّذي قصد بطريق الخطاب، فمرجع ما ذكر إلى اعتبار الشرط الّذي ذكره صدر الأفاضل، ومن ههنا تَبَيّن أنّ الحاجة إلى اعتبار الشرط المذكور على تقدير تفسير[18] الالتفات بنقل الكلام عن أسلوب إلى آخر، وتغيير أسلوب الكلام بنقله عن صيغة إلى أخرى، وأمّا إذا فُسِّر[19]

---

١ في (د) النظرية.
٢ هذه الزيادة يستوجبها النصّ.
٣ في (د) نشاطه.
٤ المطوّل: (131)
٥ أصل الكلام: فقد وقفت على ما في كلام الفاضل التفتازاني من الخلل...
٦ في (م): حيث قال اعتبر.
٧ في (د) ترتيب.
٨ يقول صاحب المفتاح (واعلم أن هذا النوع أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص بالمسند إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منهما إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء علم المعاني، والعرب يستكثرون منه،ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع، وأحسن تطرية لنشاطه وأملأ باستدرار إصغائه) المفتاح (199).
فكأن المؤلف يريد من التفتازاني أن يتقيد بنصّ عبارة السكاكي.
٩ في (د) أو التعبير.
١٠ في (م): فما.
١١ في (د): أثر.
١٢ في (م) واعلم أن المعنى.
١٣ ساقط من (م).
١٤ ساقط من (م).
١٥ في (د): معناها.
١٦ ساقط من (م).
١٧ في (د): مختلفان الاتحاد.. وفي (م) مختلفان: إنما هو الاتحاد.
١٨ في (م) تعبير.
١٩ في (م) فسرنا.

بالتعبير[١] عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها[٢]، فلا حاجة إليه، بل لا وجه له؛ إذ إذ حينئذٍ يلزم اعتبار مدلول الشيء شرطاً زائداً عليه[٣]، وكأن الفاضل التفتازاني [٤] غافل عن دلالة التعبير[٥] المذكور على الشرط المزبور[٦]، حيث قال في شرحه للتلخيص - بعد التفصيل المشبع في في الالتفات على التفسير [٧] المذكور -: "وذكر صدر الأفاضل في ضرام السقط "أن [٨] من شرط الالتفات أن يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحداً" [٩]، فإن الظاهر منه اعتبار الشرط المزبور على التفسير المشهور أيضاً.

قال صاحب المفتاح - بعد الإكثار في إيراد الأمثلة للالتفات – "وأمثال ما ذكر أكثر من أن يضبطها القلم[١٠]، وهذا النوع قد[١١] يختص[١٢] مواقعه[١٣] بلطائف معانٍ قلّما[١٤] تتضح[١٥] إلاّ لأفراد بلغائهم، أو[١٦] للحذّاق المهرة في هذا الفن، والعلماء النّحارير"[١٧].

قوله: "أكثر من أن يضبطها القلم" مما أخطأ فيه الشارح الفاضل [١٨] حيث زعم أن المذكور (من) التفضيلية، فقال: "يرد عليه أنّ ما بعد (من) لا يصلح أن يكون مفضّلاً عليه، إذ ليس مشاركاً لما قبلها في أصل الفعل؛ أعني الكثرة ونظيره قولهم: أكثر من أن يحصى، [وقولهم] [١٩]: الناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً ما لم يروا عنده آثار إحسان، وهو كثير في كلام المولّدين فقيل: كلمة (من) متعلقة بفعل يتضمّنه اسم التفضيل؛ أي: متباعدة في الكثرة من ضبط القلم، ومن الإحصاء، ومتباعدون في الكياسية من مدح الرجل الخالي عن الإحسان، وردّ بأنّ (من) إذالم تكن[٢٠] تفضيليّة [فقد][٢١] استعمل أفعل التفضيل بدون الأشياء الثلاثة، ولاشك أن التفضيل مراد، فالمعنى أكثر [٢٢]

---

١ في (د) بالتغير.
٢ ساقط من (م).
٣ في (م) زيداً.
٤ في (د): لا تفتازاني.
٥ في (د): التغيّر. (ولعلّها: التفسير).
٦ في (م): المربور.
٧ في (د): التغير.
٨ ساقط من (م).
٩ المطوّل: 133 وضرام السقط المطبوع ضمن: شروح سقط الزند 1901/5.
١٠ في (م) العلم في القلم.
١١ ساقط من (م).
١٢ في (م) يخص.
١٣ في (د): موافقه.
١٤ في (د): فلما.
١٥ في (د) تنصح وفي (م) تصح.
١٦ في (م) و.
١٧ مفتاح العلوم: 200- 201، بشرح نعيم زرزور.
١٨ ساقط من (د).
١٩ في النسختين: وقوله. والسياق يتطلب ما ذكرته، لأنه سبق بقول المؤلف: "ونظيره قولهم...".
٢٠ في (م) يكن.
٢١ في النسختين: قد وما أثبته من شرح السيد الشريف.
٢٢ ساقط من (م).

مما يمكن أن يضبط[1]بالقلم، ومما يمكن أن يحصى، وأكيس[ممّن][2] يتأتى منه أن يمدح الخالي عن عن الإحسان، إلا أنه سومح في العبارة اعتماداً على ظهور المراد"[3]. إلى هنا كلامه.

ومبنى ما ذكره أولاً وآخراً الغفول عن أصلٍ في هذا الباب، ذكره الإمام المرزوقي في شرح الحماسة، وصاحب المغرِّب [4]، وغيرهما، وهو: أن أفعل التفضيل إذا وقع خبراً تحذف [5] عنه أداة التفضيل قياساً[6]، ومنه: الله أكبر، وقول الشاعر:

دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ [7]

فكلمة (من) في أمثال ما ذكر متعلقة بما يتضمنه اسم التفضيل، وقوله (قد يختص مواقعه بلطائف) [8] لفظة (قد) فيه تستعار[9] للتكثير، كما في قوله تعالى: **{قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ}**[10] وقول الشاعر[11]:

---

١ في (م): يضبطها القلم وفي (د) يضبطه.
٢ في النسختين: مما وما أثبته من شرح السيد الشريف.
٣ شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي: (39/أ).
٤ في (م): المعرب.
وصاحب المغرب هو: أبو الفتح ناصر بن عبد السيّد بن علي المطرّزي الخوارزمي، أديب وعالم بالنحو واللغة والفقه الحنفي، وكان معتزلياً من مؤلفاته: شرح مقامات الحريري، و(المصباح) في النحو، و(المعرب) في اللغة وقد شرحه ورتبه في كتابه (المغرب في ترتيب
المعرب) وغير ذلك. وتوفي بخوارزم سنة 610هـ.
انظر: بغية الوعاة 311/2، الأعلام 348/7.
٥ في (د) يحذف.
٦ انظر شرح الحماسة 157/1، فقد قال: "وأفعل الذي يتمّ بمن يحذف منه "من" في باب الخبر دون الوصف،وساغ ذلك لأن الخبر كما يجوز حذفه بأسره لقيام الدلالة عليه يجوز حذف بعضه أيضاً له".
وانظر كتاب المغرّب في ترتيب المعرب للمطرزي ص530، فقد أورد المثالين المذكورين.
٧ هذا عجز بيت للفرزدق وتمامه:
إن الذي سمك السماء بنى لنا   بيتاً دعائمه أعز وأطول
ديوان الفرزدق بشرح مجيد طراد 209.
٨ سقط من (م): مواقعه بلطائف.
٩ في (ب): مستعار.
١٠ الآية 144 من سورة البقرة.
١١ البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه بشرح أشرف أحمد عدرة ص 56 ونسبه سيبويه إلى الهذلي دون تحديد بشخص معين، 224/4، وقال المحقق في هامشه "والهذلي هذا هو شماس كما ذكر الشنتمري، ولم أجد له شعراً ولا ذكراً في الهذليين، والحق أن البيت لعبيد بن الأبرص..".
وقد نسبه كذلك البغدادي إلى عبيد في خزانته 256/11-257، وذكر في ص 253، أن البيت من الشواهد "على أن قد مع المضارع تكون للتكثير في مقام التمدح والافتخار، قال سيبويه: وتكون قد بمنزلة ربّما، وأنشد البيت، وقال: كأنّه قال: ربّما.وأراد بربّما وأراد بربّما التكثير، ونقله عنه ابن هشام (في المغني) وقال: الرابع من معاني قد التكثير، قاله سيبويه في قول الهذلي: قد أترك القرن مصفراً أنامله، وقاله الزمخشري في: **{قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ}** قال: أي: ربّما، ومعناه تكثير الرؤية. ثم استشهد بالبيت) الخزانة 253/11.

قَدْ أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصادِ[١]

والشارح الفاضل لغفوله عن استعارة (قد) للتكثير في أمثال هذا المقام، قال في شرحه: "ولفظة (قد) إشارة إلى أن[٢] الفائدة العامة كافية لحسن الالتفات في مواقعه كلها، لكن [٣] ربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى، فيزداد حسنه فيه" [٤] ثم إن معنى التبعيض [٥] لا يتحمله الكلام المذكور، لأن فحواه الإخبار عن أن مواقع[٦]الالتفات لا ينفك[٧]عن لطائف أخر على معنى أنّ[٨] كلاً منها منها يلزمه لطيفة مخصوصة زيادة على الفائدة العامة، كما هو [٩] مقتضى مقابلة الجمع بالجمع، فالباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه، كما في تحصّك بالعبادة، واختصّ [بها] [١٠]، إذ لا صحة للإخبار[١١] عن أن لطائف أخر[١٢]
لا تنفك[١٣] عن مواقع الالتفات.

ومن اللطائف المخصوصة ما ذكره صاحب المفتاح، وصاحب الكشاف، في: **{إِيَّاكَ نَعْبُدُ}** [١٤].

وله وجه آخر، ذكره الفاضل التفتازاني في شرح التلخيص وهو أنَّ "ذكر لوازم الشيء وخواصه، يوجب[١٥] ازدياد وضوحه، وتميزه[١٦]، والعلم به، فلما ذكر الله تعالى توجه النفس إلى الذات الحقيق بالعبادة[١٧]، وكلما[١٨] أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك، وقد وصف أوّلاً بأنه المدبّر للعالم، وثانياً بأنه المنعم بأنواع النعم الدنيوية والأخروية، لينتظم لهم أمر المعاش، ويستعدوا لأمر المعاد[١٩].

---

١ ومعنى مجّت: صبغت. والفرصاد: التوت، والحمرة.
٢ ساقط من (م).
٣ ساقط من (م).
٤ شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي (39/أ).
٥ ساقط من (م).
٦ في (م): مواقعه.
٧ في (م): ولا ينفك.
٨ في (د): آخر.
٩ ساقط من (م).
١٠ في النسختين: بوا. وهو خطأ ظاهر.
١١ في (م): لإخبار.
١٢ ساقط من (د).
١٣ في (م) ينفك.
١٤ آية 5 من سورة الفاتحة، وما ذكره الزمخشري من اللطائف المخصوصة هنا قوله «وممّا اختص به هذا الموضع أنّه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء، وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل: إياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به". الكشاف 64/1-65.
وفحوى كلام السكاكي قريبة مما ذكره الزمخشري.. انظر المفتاح (202- 203).
١٥ ساقط من (م).
١٦ في م: تمييزه.
١٧ في المطوّل: بالحمد.
١٨ في (م): فلمّا و في (د) فكلّما، وما أثبته من المطوّل.
١٩ في (د): المعاش.

وثالثاً[١]: بأنه المالك لعالم[٢] الغيب، وإليه معاد[٣] العباد، فانصرفت النفس بالكلية إليه[٤] لتناهي لتناهي وضوحه، وتميّزه بسبب هذه الصفات، فخوطب تنبيهاً[٥] على أنّ من هذه صفاته، يجب أن يكون معلوم التحقق عند العبد متميزاً[٦] عن سائر الذوات، حاضراً في قلبه، بحيث يراه ويشاهده[٧] حال العبادة، وفيه تعظيم لأمر العبادة وإنها[٨] ينبغي أن تكون[٩] عن قلب حاضر، كأنه يشاهد ربّه ويراه، ولا يلتفت إلى ما سواه"[١٠] إلى هنا كلامه[١١] وبعبارته.

ولا يذهب عليك أنه لم يصبْ في إطلاق المدبّر على الله تعالى، أمّا على أصل من قال: إن أسماء الله توقيفية[١٢] فظاهر، وأمّا على[١٣] أصل المخالف فيه، فلأنه شرط فيه أن لا يكون موهماً لما لا يليق بشأنه[١٤] تعالى[١٥]، وفي المدبّر ذلك الإيهام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

وقد فسّر الفاضل التفتازاني في شرح التلخيص القول المذكور على وفق ما ذكرناه[١٦]، حيث قال: "أي قد يكون لكل التفات سوى هذا[١٧] الوجه العام لطيفة، ووجه مختص به بحسب

---

١ في (د) ثالثها.
٢ في (د): العالم.
٣ في (م) المعاد العياد.
٤ في (د): إلينا.
٥ في (د): تنبهاً.
٦ في (م): متخيراً.
٧ في (د): وشاهده.
٨ في (د): وإنّما.
٩ في (دوم) يكون وما أثبته من المطوّل.
١٠ المطوّل: 135.
١١ ساقط من (د).
١٢ في (د): توفيقية.
١٣ ساقط من (د).
١٤ في (د): لشأنه.
١٥ انظر الخلاف في ذلك في:
- شرح أسماء الله الحسنى للرازي: وهو الكتاب المسمّى لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات: 36 راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة 1396هـ.
فالمعتزلة والكرامية يرون أن اللفظ إذا دلّ العقل على أن المعنى ثابت في حق الله سبحانه
وتعالى جاز إطلاق ذلك اللفظ على الله تعالى سواء ورد التوقيف به أو لم يرد.
واختيار الشيخ الغزالي أن الأسماء موقوفة على الإذن، أما الصفات فغير موقوفة على الإذن. والأشاعرة يرون أنها توقيفية.
وقال ابن قيم الجوزية: "إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي" بدائع الفوائد 183/1، مطبعة الفجالة الجديدة ط (2) 1392هـ وهذا هو رأي السلف الصالح فهم يتقيدون بما ورد في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. انظر في ذلك مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي 26/5- 27، ط (1) 1398هـ دار العربية - بيروت.
١٦ في (م): ذكرنا.
١٧ ساقط من (م).

مناسبة المقام"[1] إلا أنّه يتجه عليه أن يقال: لم لا يجوز أن يكون ما يترتب على التفات [2]، بحسب مناسبة المقام من الوجه الخاص، مترتباً[3] على التفات آخر في مثل ذلك [4] المقام، ولا دليل على انفراد كل فرد، بل كل نوع منه بوجه خاص، لا يشاركه فيه غيره، ولاستقراء القاصر لا يجدي نفعاً[5].

وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين[6]؛ أحدهما: أن تذكر معنى، [فتتوهم][7] أنّ السامع اختلجه[8] شيء، فتلتفت [9] إلى ما يزيل اختلاجه، ثم ترجع [10] إلى مقصودك، كقول ابن ميادة[11]:

فَلا صَرْمُهُ يَبْدو وفي اليَأْسِ راحةٌ ولا وَصْلُهُ[12] يَصْفو لنَا[13] فَنُكَارِمُهُ[14]

فإنَّه لما قال: (فلا صرمه يبدو) واستشعر أن يقول السامع: وما نصنع به؟ فأجاب[15] بقوله: (وفي اليأس راحة)[16]، ثم عاد إلى المقصود.

والثاني: تعقيب الكلام بجملة مستأنفة[17] متلاقية له في[18] المعنى، على طريق المثل أو الدعاء أو نحوهما، كما في قوله تعالى: **{وَقَالَتْ [19] اليَهُوْدُ يَدُ اللهِ مَغْلُوْلَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيْهِمْ}** [20]

---

١ المطوّل: 134.
٢ في (م) الالتفات.
٣ في (م) مرتباً.
٤ في (م): هذا.
٥ في (م): لا يجدي ذلك نفعاً.
٦ هذا الذي ذكره هنا موجود بنصه في المطوّل: 134 وإن كان قد تصرّف فيه فقدّم وأخّر.
٧ في النسختين (فيتوهم) وما أثبته من المطوّل. وهو الَّذي يتطلبه السياق.
٨ في (م): اختلمه.
٩ في النسختين (فيلتفت) وما أثبته من المطوّل.
١٠ في (م): يرجع.
١١ في (د): مياد - ترجمته هو: الرّمّاح بن زيد، وقيل ابن أبرد، وميّادة أمّه، نسب إليها، ويكنى أبا شراحيل، وهو من بني مرّة بن عوف بن سعد بن ذبيان، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.كان شاعراً مطبوعاً فصيحاً متمكناً.
انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة 655/2- 657.
وطبقات الشعراء لابن المعتز: 105- 109.
١٢ في (د): وصلة.
١٣ في (د): النار.
١٤ في (م): فيكارمه. والبيت في شعر ابن ميادة: 225، جمع وتحقيق د. حنّا جميل حداد من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1402هـ.
١٥ في (د): فاب.
١٦ بعد هذا في (م): ولا وصله يصفو لنا فنكارمه، فإنه لما قال: فلا صرمه ثم عاد إلى المقصود.
١٧ في (د): مستقلة.
١٨ في (م): وفي.
١٩ في (م): قالت: بإسقاط الواو.
٢٠ من الآية 64 من سورة المائدة.

وقوله تعالى: {ثُمَّ انْصَرَفُوْا صَرَفَ الله قُلُوبَهُمْ} [1] وفي كلامهم: قصم الفقر ظهري، والفقر قاصمات الظهر، وفي قول جرير:

مَتَى كان الخِيَامَ بِذِي طلُوْحٍ سُقِيْتِ[2] الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُ
[أَتَنْسَى][3] يَوْمَ تَصْقُلُ عارِضَيْهَا[4] بِفَرْعِ[5] بَشَامَةٍ سُقِيَ الْبَشَامُ

تمت[6] بعونه تعالى وكرمه.

---

١ من الآية 127 من سورة التوبة.
٢ في (م): سبقت.
٣ في النسختين: أتتني: وهو خطأ واضح.
٤ في (م): عارضها وهذا الشطر في الديوان: «أتنسى إذ تودعنا سليمى» شرح ديوان جرير لمحمد إسماعيل الصاوي: 512، وكذلك ورد في الصناعتين لأبي هلال العسكري 392، وفي العمدة لابن رشيق 639/1، وفيهما بعود بدلاً عن (بفرع) والبيتان ليسا متواليين في الديوان، وإنّما بينهما عدد من الأبيات وقد ذكرهما ابن المعتز من شواهد الالتفات، ولكنه يعني بالالتفات معنى أعمّ مما ذكره البلاغيون فقد قال في تعريفه: "هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك، ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر" البديع: 106، وورد البيت الثاني من شواهد الالتفات عند أبي هلال العسكري في الصناعتين 392، ناقلاً ذلك عن الأصمعي وكذلك في العمدة 639/1، وأورد أيضاً البيت الأول بعده، ناقلاً إياه عن ابن المعتز.
وقد علق د. نزيه عبد الحميد تعليقاً لطيفاً على هذا الأمر فقال: "ومن المعروف أن المتأخرين من البلاغيين جعلوا هذا النوع من التذييل، وهو نوع من الإطناب، وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد، وهو الصواب، فهذا الذي سمّاه الأصمعي التفاتاً ليس التفاتاً اصطلاحياً، وإنّما هو التفات لغوي، لأنه انتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر، ولا يعدّه البلاغيون من قبيل الالتفات البلاغي، وإنّما هو من قبيل التذييل الذي هو نوع من أنواع الإطناب" أسلوب الالتفات (20).
٥ في (م): بفرق.
٦ في (د) ختمت النسخة بلفظ (تم) فقط.